خلفية

"...إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا وسريبرينتشا – وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟...من المؤكد أنه ما من مبدأ قانوني – حتى مبدأ السيادة نفسه – يمكن أن يحمي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانيـــة....وينبغي أن يظل التدخل المسلح دائما بمثابة ملجأ أخير، ولكنه خيار لا يجوز التخلي عنه في مواجهة القتل الجماعي."

كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نحن الشعوب

النشأة

استجابة لهذا التحدي الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة، أعلن رئيس الوزراء الكندي جون كريتيان في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة المنعقد في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل وسيادة الدول.

المهمة

إن مهمة هذه اللجنة هي دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول. إن التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي يحتم عليه أن يفعل شيئا ما أمام الخروقات الواسعة للقواعد الإنسانية وضرورة احترام حقوق سيادة الدول يُمثل تحديا فريدا من نوعه. هذه اللجنة هي عبارة عن هيئة دولية مستقلة تسعى إلى المساعدة على التوفيق بين هذه المفهومين. هدفها هو بناء فهم أوسع لهذه القضايا ودعم إجماع سياسي عالمي بشأن الطرق التي ينبغي اتباعها من أجل اتخاذ المبادرة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

علاقتها بالأمم المتحدة

إن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول هي هيئة مستقلة تهدف إلى دعم الأمم المتحدة. ومن شأنها أن تُكمل الجهود التي سبق بذلها في هذه القضايا في سياقات أخرى. وستنتهي اللجنة من أعمالها خلال عام جمعية الألفية الحالي وسترفع تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ٢٠٠١.

العضوية

ويتقاسم رئاسة اللجنة غاريث إيفانس، وزير الخارجية الأسترالي السابق، ومحمد سحنون، المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة. أما أعضاء اللجنة العشرة الآخرون، فهم شخصيات مرموقة تنتمي إلى أصول قومية ومهنية متنوعة، توفر وجهات نظر واسعة لمعالجة هذه القضايا المعقدة والمثيرة للجدل.

البحث والاستشارة

من المقصود أن تتميز أعمال اللجنة بالشفافية والشمولية للتشجيع على إجراء نقاش عام وسياسي واسع حول هذا الموضوع. ولضمان الاستماع إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر، تم تنظيم عدة موائد مستديرة إقليمية ستُعقد خلال الأشهر الستة القادمة. وسيشارك في هذه الاجتماعات المنظمات غير الحكومية وأساتذة الجامعات وممثلو المجتمع المدني والمسؤولون لإجراء مناقشات مع أعضاء اللجنة.

وسيعتمد بحث اللجنة وسيُكمل الجهود التي سبق وأن بذلتها معاهد البحث والحكومات الفردية في هذه القضايا. وسيعتمد أعضاء اللجنة على محضر المداولات والنقاشات في الأمم المتحدة وعلى الكم الهائل من الأبحاث التي أُجريت على هذا الموضوع. ويوجد مقر مديرية البحث التابعة للجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في مركز الدراسات العليا التابع لجامعة سيتي لنيويورك (CUNY) ويترأسها البروفيسور طوماس ج. وايس من جامعة سيتي لنيويورك وستانلايك سامكانج من زيمبابوي.

تقرير اللجنة

سيتم جمع أعمال اللجنة وعرضها على شكل تقرير ختامي مقتضب، وسيكون مصحوبا بمجلدين تكميليين. وسيعرض تقرير اللجنة باختصار وجهات نظر أعضاء اللجنة بشأن التدخل وسيادة الدول وتوصياتهم لاتخاذ إجراءات عملية. سيحتوي المجلد التكميلي الأول على وثائق بحث أُمِرَ بإعدادها والتي تعالج كافة القضايا بطريقة شاملة ومتوازنة وحديثة. ويتألف المجلد التكميلي الثاني من مجموعة مختارة من أفضل المؤلفات السابقة في هذا الميدان، مصحوبة بفهرس مراجع مشروح.

مجلس الاستشارة

سيكون مجلس الاستشارة المؤلَّف من ثُلة من رجال السياسة وأساتذة الجامعات بمثابة المرجع السياسي للجنة وسيساعد على بناء دعم سياسي أوسع لعمل اللجنة. كما سيساعد على بناء الزخم السياسي

ومشاركة الجمهور الضرورية لمتابعة توصياتها. وقد وجه معالي وزير الخارجية الكندي السيد جون مانلي دعوة إلى وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسوورذي لشغل منصب رئيس مجلس الاستشارة.

الأمانة

تُدْعِمُ أعمال هذه اللجنة أمانة كندية صغيرة يوجد مقرها داخل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في أوتوا ويترأسها المدير التنفيذي جيل سينكلير، المدير العام لقسم الشؤون العالمية.

التمويل

لقد أعطت عدة مؤسسات دولية دعمها السياسي والمالي القوي للجنة نذكر منها Carnegie Corporation of New York و William and Flora Hewlett Foundation و John D. and Catherine T. MacArthur Foundation و Rockefeller Foundation و Simons Foundation. وساهمت الحكومة الكندية بمليون دولار أمريكي لدعم أعمال اللجنة.

أعمال المتابعة

سيكون المجهود العالمي لمعالجة قضايا التدخل وسيادة الدول والحفاظ على الزخم السياسي لمعالجة هذه القضايا الصعبة مجهودا مستمرا. وكجزء من تقريرها النهائي، ستقترح اللجنة خطوات مناسبة قادمة.